وحرف كذا كذا اما اذا كان القياس على اجماع
انعقد او على اصل يعتمد فصير اليه عند
عدم النص وغموض وجه الأداء فانه مما
يسوغ قبوله، ولا ينبغي رده لاسيما فيما
تدعو الضرورة وتمس الحاجة مما يقوى
وجه الترجيح، ويمين على قوة التصحيح،
بل قد لا يسمى ما كان كذلك قياسا على
الوجه الاصطلاحي اذ هو في الحقيقة
نسبة جزئي الى كلي كمثل ما اختير في
تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء
وفي اثبات البسملة وعدمها لبعض القراء
ونقل كتابيه اني وادغام ماليه هلك
قياسا عليه ونحو ذلك مما لا يخالف نصا
ولا يرد اجماعا ولا أصلا مع انه قليل جدا
انتهى باختصار، والى ذلك اشار مكي
ابن ابي طالب رحمه الله في آخر كتابه
التبصرة حيث قال، فجميع ما ذكرنا في هذا
الكتاب ينقسم الى ثلاثة اقسام، قسم قرأت
به ونقلته وهو منصوص في الكتب

موجود

موجود، وقسم قرأت به وأخذته لفظا
او سماعا وهو غير موجود في الكتب
وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب
ولكن قسته على ما قرأت به اذ لا يمكن
فيه الا ذلك عند عدم الرواية في النقل
والنص وهو الأقل، قال المحقق ابن الجزري
وقد زل بسبب ذلك قوم واطلقوا
قياس ما لا يروى على ما يروى لما له
وجه ضعيف على الوجه القوي كأخذ
بعض الأعبياء باظهار الميم المقلوبة
عن النون والتنوين، وقطع بعض القراء
بترقيق الراء الساكنة قبل الكسرة والياء،
واجازة بعض من بلغنا عنه ترقيق
لام الجلالة تبعا لترقيق الراء من ذكر الله
الى غير ذلك مما نجده ظاهرا في التوضيح
مبينا بالتصحيح، مما سلكنا فيه طريق
السلف، ولم نعدل فيه الى تمويه الخلف،
ولذلك منع بعض الأئمة تركيب القراءات
بعضها ببعض، وخطأ القارئ بها في السنة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)